

إقتصاد المعرفة في الدول العربية (دراسة وصفية تحليلية)

طالب دكتوراه- جامعة وادي النيل

أ.أمين موسى محمد الحاج

المستخلص:

تهدف الدراسة الى التطرق لواقع إقتصاد المعرفة في الدول العربية ومؤشراته المختلفة، حيث تكمن مشكلة البحث حول ماهية موقف الدول العربية من مؤشر إقتصاد المعرفة العالمي، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للوصول الى النتائج كما استندت على بعض من المصادر الأولية والثانوية، إفترضت الدراسة أن هنالك بعض الأسباب والمعوقات أدت الى تدني مستوى المعرفة في الدول العربية، وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج أبرزها أن المعرفة تعتبر أساس للإقتصاديات الحديثة ومقياس رئيسي لتقدم الدول من خلفها، كما أوصت بالاهتمام بالبحث العلمي وكذلك نقل الأفكار المعرفية بين الدول العربية وذلك للنهوض بإقتصادياتها وتحويلها الى إقتصاديات معرفية.

الكلمات المفتاحية: إقتصاد المعرفة، مؤشر المعرفة، التعليم، البحث والإبتكار، البيئة التمكينية

. The knowledge economy in Arab countries (Descriptive analytical study)

AMIN MUSA MOHAMED ALHAG

Abstract:

The study aimed to address the reality of the knowledge economy in the Arab countries and its various indicators. The research problem lies in the position of the Arab countries on the global knowledge economy indicator. The study followed the descriptive analytical approach to reach the results. It also relied on some of the primary and secondary sources. The study assumed that there are some The reasons and obstacles led to the low level of knowledge in the Arab countries. The study reached a number of results, the most prominent of which is that knowledge is considered the basis of modern economies and a main measure of countries' progress from their backwardness. It also recommended paying attention to scientific research as

well as transferring cognitive ideas between Arab countries in order to advance their economies and transform them into knowledge economies.
Keywords: knowledge economy, knowledge index, education, research and innovation, enabling environment.

المقدمة:

تمثل المعرفة الصفة الأساسية المميزة للمجتمع الإنساني، إذ من خلالها تحققت تحولات عميقة مست وغطت تقريباً كل مناحي الحياة، فالمعرفة وبلا ريب هي إحدى المكتسبات المهمة للاقتصاد والمجتمع على حد سواء، حيث أضحت في هذا الاقتصاد الصاعد الجديد المحرك الأساسي للمنافسة الاقتصادية بإضافتها قيم هائلة للمنتجات الاقتصادية من خلال زيادة الإنتاجية والطلب على التقنيات والأفكار الجديدة، وقد واكبت هذه المنتجات فعلياً التغيرات الثورية في كل الأسواق والقطاعات. وما زالت الاقتصاديات العربية توصف بكونها اقتصاديات تقليدية، بالرغم من كونها مراكز متوسطة وفق دليل اقتصاد المعرفة، وهي الأفضل مقارنةً مع بقية الدول النامية الأخرى. الأمر الذي يتطلب إجراء تغييرات جذرية في البنى الاقتصادية والسياسية والقانونية بقصد التحوّل إلى اقتصاد المعرفة الذي يقوم على أعمدة تتوافر على نظام فعّال للتعليم، والحوافز الاقتصادية، والحوكمة، ونظام مؤسسي كفء، والإبداع، وتقنية المعلومات والاتصالات .

ان دخول مجتمع المعلومات يتطلب من العالم العربي حل الإشكالات التكنولوجية والبحثية، وما يتعلق بسبل تطوير المستويات التقنية والتنموية ليتأهل للدخول في هذا المجتمع وهو مسلح بأرضية تكنولوجية متطورة.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من الآتي:

1. التعرف على مفهوم إقتصاد المعرفة.
2. إبراز موقف الدول العربية ومكانتها من مؤشر المعرفة العالمي.
3. توضيح والفوائد التي يخلفها إقتصاد المعرفة للإقتصاديات العربية.
4. يمكن ان تكون هذه الدراسة إنطلاقة ونقطة بداية لدراسات مستقبلية يمكن أن تنشط لإثراء هذا المجال.

أهداف البحث:

يهدف البحث الى الآتي:

- 1-تشخيص واقع موقف الدول العربية من إقتصاد المعرفة.
- 2-لفت أنظار الدول العربية للمبادرة واللاحق بركب الدول المتقدمة من خلال الولوج لعالم المعرفة.
- 3-الخروج بنتائج وتوصيات يمكن أن تفيد الجهات ذات الإختصاص وذلك بضرورة تحويل إقتصادياتها من تقليدية الى الإقتصاد الجديد(إقتصاد المعرفة).

مشكلة البحث:

تسعى الدول العربية الى العمل على تطوير مؤشرات إقتصاد المعرفة وذلك للإلتحاق بركب الدول المتقدمة وكذلك للإستفادة من الميزات التي يوفرها هذا الإقتصاد،لذلك يطراً علينا السؤال التالي:
 ماهو موقف الدول العربية من إقتصاد المعرفة من خلال مؤشر المعرفة العالمي؟

فرضيات البحث:

1. توجد أسباب ودواعي تحد من قدرة بعض الدول العربية لمواكبة التطور الحاصل في إقتصاد المعرفة.
2. يوجد تفاوت في مستويات الدول العربية وموقفها من إقتصاد المعرفة.
3. دول الخليج العربي وخصوصاً دولة الإمارات من أكثر الدول العربية تقدماً في مجال إقتصاد المعرفة.

منهج البحث:

إتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي وذلك للوصول للنتائج والتوصيات. كما اعتمدت على بعض المصادر الأولية مثل التقارير الصادرة من الجهات ذات الإختصاص، وكذلك بعض المصادر الثانوية متمثلة في الكتب والمجلات.

أولاً: مفهوم إقتصاد المعرفة:

لو تتبع أصل نشأة إقتصاد المعرفة نجد أن جذوره عميقة ففي كتاب الله الكريم نجد الآية الكريمة ” في قوله تعالى: (قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) (سورة الزمر، الآية 9)(1)، و هو تركيز على جانب المعرفة والإدراك والعقل البشري المدرك لإنتاج المعرفة، فالإنسان الذي يستخدم ويستثمر في (العقل) من أجل بناء يتمتع بجميع جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فإنه في النهاية سوف يصل إلى ما وصلت إليه نتائج العقول العاملة التي كان من ثمارها الثورة الصناعية والثورة المعلوماتية التي يجني ثمارها العالم الآن. وعليه سنحاول عرض اهم تلك التعريفات على سبيل المثال لا الحصر والتي حاولت بشكل او بآخر ان تضع مفهوماً وتعريفاً واضحاً لهذا المصطلح - إقتصاد المعرفة - ومنها:

أ. إقتصاد المعرفة هو نظام اقتصادي يمثل فيه العلم الكيفي والنوعي عنصر الانتاج الاساسي والقوة الدافعة لإنتاج الثورة.

ب. إقتصاد المعرفة هو ذلك الإقتصاد الذي يعمل على زيادة نمو معدل الانتاج بشكل مرتفع على

المدى الطويل بفضل استعمال واستخدام تكنولوجيا الإعلام و الاتصال (2).

ج. أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فعرفته بأنه : ذلك الإقتصاد المبني أساساً على إنتاج

ونشر واستخدام المعرفة والمعلومات (3).

د. كما ورد إقتصاد المعرفة على أنه الإقتصاد الذي يقوم على الحصول على المعرفة والمشاركة

فيها، واستخدامها وتوظيفها وابتكارها وإنتاجها، بهدف تحسين نوعية الحيات بمجالاتها

كافة، من خلال الافادة من خدمات المعلوماتية وتطبيقات تكنولوجيا متطورة، واستخدام

العقل البشري ك رأس مال معرفي في تثمين وتوظيف البحث العلمي لإحداث مجموعة من

التغيرات الاستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجاما

مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وعالمية المعرفة والتنمية المستدامة

بمفهومها الشمولي التكاملي (4).

أهمية إقتصاد المعرفة:

- إن أهمية إقتصاد المعرفة تبرز من خلال الدور الذي تؤديه مضامينه ومعطياته وما تفرزه من تقنيات متقدمة في مختلف المجالات والتي تبرز أهمية إقتصاد المعرفة فيما يلي:
1. إقتصاد المعرفة مهم في توليد الثروة وزيادتها وتراكمها.
 2. الاسهام في تحسين الأداء ورفع الانتاجية وتخفيض كلف الانتاج وتحسين نوعيته من خلال استخدام الأساليب التقنية والوسائل المتقدمة.
 3. يساهم في زيادة الانتاج والدخل القومي ونتاج المشروعات والاسهام في توليد دخول الأفراد الذي ترتبط نشاطاتهم به سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.
 4. يساهم في احداث التجديد والتحديث والتطور للنشاطات الاقتصادية مما يؤدي إلى زيادة النمو وبشكل متسارع.
 5. يساهم في تحقيق تغيرات هيكلية واضحة وملموسة في الإقتصاد.
 6. يساهم في التخفيف من قيد الموارد الاقتصادية خاصة الطبيعية منها.
 7. من خلال ما سبق يتضح أن إقتصاد المعرفة المحرك الأساسي خاصة في الدول المتقدمة لعملية النمو الإقتصادي واستمرار تطوره وتقدمه.(5).

سمات الإقتصاد المعرفي:

- إن إقتصاد المعرفة بمضامينه ، و معطياته ، و تقنياته يتسم بالعديد من الخصائص و السمات الاساسية ، والتي نذكر منها فيما يلي:
1. أنه إقتصاد لا يعاني من مشكلة الندرة بالمعنى التحليلي القديم؛ بل هو إقتصاد الموارد التي يمكن استمرار زيادتها عبر الاستخدام المتزايد للمعلومات والمعرفة.
 2. أنه إقتصاد تتقلص فيه أهمية وتأثير الموقع، من خلال الاستخدام الملأئم للتكنولوجيا وأساليب الأسواق الرأسية أي عبر الوسائل والشبكات الإلكترونية بما يغير المفهوم التقليدي للأسواق.
 3. أنه إقتصاد يصعب فيه تطبيق القوانين الضريبية والقيود الجمركية وغير الجمركية من جانب دولة وطنية بصورة منفردة، فالمعرفة والمعلومات أدت إلى زيادة الطلب على منتجاتها وفي المقابل قلصت القيود الجمركية وغير الجمركية.
 4. الاستخدام الكثيف للمعرفة العلمية و العملية وبالذات عالية المستوى في عمل الإقتصاد و في أداء نشاطاته وفي توسعه ونموه.
 5. الموارد البشرية وتكوين رأس المال الفكري هي القاعدة الأساسية لتكوين الثروة المتجددة.(6).

ثانياً: إقتصاد المعرفة في الوطن العربي:

ساهم إقتصاد المعرفة بالفعل في تغيير أنماط الحياة التي نعيشها، مع التحول للعمل والتعليم عن بعد، وظهور التطبيقات الذكية ومنصات التجارة الإلكترونية، والابتكارات الناشئة ، وزيادة استخدام شبكة الانترنت وأجهزة الاستشعار لجمع البيانات والمعلومات، وتحول قطاع الاتصالات إلى واحد من أكثر القطاعات اعتماداً على وسائل التواصل الاجتماعي مع دخول خدمات الجيل الخامس.

ومع كل هذه التحولات المذهلة، فقد أصبح من الواجب والملزم ان تكون هنالك أدوات لقياس أداء القطاعات المختلفة لتقييم وضع الاقتصاد المعرفي العربي، ومعرفة مدى تقدمها وقدرتها على مواكبة هذه التحولات وتحقيق الاستفادة القصوى منها.

تشكل تقارير المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي بهيكليته ومنهجيته، أداة استراتيجية محفزة للمساهمة في تأطير وتطوير الخطط التنموية في الدول العربية، ولتصوير مدى عمق ونضج الممارسات في قطاعات الابتكار ورأس المال البشري والقدرة التنافسية والحكم الرشيد وفاعلية المؤسسات الحكومية وعملية صنع القرار. وهو ما يجعل من هذه التقارير أداة توجيهية بيد صانعي السياسات والمسؤولين الحكوميين والمؤسسات والمجتمع المدني لدفع عجلة وجهود التنمية المستدامة في العالم العربي، وتطوير القطاعات المحورية مثل: التعليم والحكومة الرقمية والإدارة العامة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها. كما أنه يُعد بمثابة أداة مرجعية وتنموية للدول العربية للتعلم من بعضها البعض، وتحديد نقاط القوة والتحديات التي تواجهها في التحول إلى اقتصاد المعرفة ويساعد بتحليلاته ومدخلاته بمعطيات مهمة لواقعي السياسات والاستراتيجيات في هذا المجال.

مؤشر المعرفة العربي:

يقصد بمؤشر المعرفة الترتيب الوسطي لأداء دولة او اقليم معين في ثلاثة مجالات تنتمي الى اقتصاد المعرفة هي التعليم،الابداع، تقانات المعلومات والاتصالات.

تركزت جهود المرحلة الثانية من مسيرة بناء مؤشر المعرفة العربي أساسا على مراجعة التركيبات المقترحة في ضوء ما أفرزته التحليلات الاحصائية، والعمل على معالجة قضية نقص البيانات بما يتيح تجريب الصورة الكاملة للمؤشرات الستة بمختلف ركائزها الفرعية، وبالتالي تحديد القيمة المضافة لهذا الانجاز العربي ومدى قدرته على منافسة المؤشرات الأخرى، ورغم شح البيانات وتشتتها، وجرت مراجعة بعض الخيارات المتعلقة ببعض المتغيرات لتكون أكثر ارتباطا بالأسس المفاهيمية التي بني عليها المؤشر.

ويركز مؤشر المعرفة العربي على القطاعات الحيوية التالية:

- أ. التعليم ما قبل الجامعي: ويقصد به كل المراحل التعليمية ابتداء ببرامج الطفولة المبكرة والتعليم ما قبل المدرسي إلى نهاية المرحلة الثانوية، ونظرا للدور الحيوي لمختلف هذه المراحل الأساسية في بناء رأس المال البشري، وفي الارتقاء بمنظومة المعرفة ككل.
- ب. التعليم التقني والتدريب المهني: جاء الاهتمام ببناء مؤشر خاص بهذا الجانب كنتيجة حتمية لما يشهده العالم من غزو تكنولوجي وما تبعه من تطور في تركيبة سوق العمل، وأنواع المهن ومواصفات العمالة المطلوبة فيها، ونجم عن ذلك زيادة الحاجة إلى توفير العمالة المؤهلة فنيا ومعرفيا التي يحتاجها اقتصاد المعرفة.
- ج. التعليم العالي: يمثل التعليم العالي المرتبط بالبحث العلمي بوابة تحضير الشعوب للدخول إلى المجتمعات الجديدة المتحولة إلى الاقتصاد الجديد المبني على المعرفة التي تحسن التنمية وترقي الانسان.
- د. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: يتميز هذا القطاع بخصوصية شديدة نظرا إلى تأثيره على

نحو مباشر في كل الأنشطة والخدمات لجميع قطاعات الدولة بحيث أصبح يحتل مكانة مهمة في استراتيجيات الدول التي تستهدف المعرفة كمرتكز أساسي في رؤيتها المستقبلية.

هـ. الاقتصاد: يمثل الاقتصاد عصب الحياة اليوم، نظرا إلى ارتباطه على نحو مباشر أو غير مباشر بالمشكلات التي تواجهها جهود التنمية في مختلف الأقطار، فضلا عن تفاعله مع قطاعات أخرى حيوية في المجتمع.

و. البحث والتطوير والابتكار: استند إلى رؤية استراتيجية تعتبر أن البحث العلمي والتطوير والابتكار من السمات الأساسية التي تميز اقتصادات الدول المتطورة عن نظيراتها النامية، وهي روافد لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة (7).

وفيما يلي يستعرض الباحث بعض المؤشرات والمقاييس التي تعمل بها بعض الدول العربية لقياس اتجاه ومؤشر الاقتصاد المعرفي:

في الأردن، تعمل وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة على وضع منهجية وطنية لقياس مدى التقدم في الاقتصاد الرقمي وإتمام عملية التحول في التعاملات الإلكترونية للخدمات الحكومية من خلال إعادة هندسة الإجراءات الحكومية لتقديم الخدمات، وأتمته الخدمات الحكومية، ودعم رقمنة الأنشطة الاقتصادية وتعتمد الأردن على مؤشر مستوى تطور الحكومة الإلكترونية لقياس مستوى رقمنة الخدمات الحكومية. بينما تعتمد الامارات، على إمكانات الحكومة الإلكترونية/الذكية كمنهجية لقياس مستوى الاقتصاد الرقمي وذلك من خلال قياس 7 مؤشرات كما يلي:

- 1- نسبة التحول الإلكتروني/الذي للخدمات الحكومية الاتحادية.
- 2- نسبة استخدام الخدمات الحكومية الرقمية.
- 3- مستوى رضا المتعاملين على الخدمات الرقمية.
- 4- نسبة التزام الخدمات الحكومية بمعايير جودة الخدمات الرقمية .
- 5- مستوى التوعية العامة بالخدمات الرقمية .
- 6- نسبة التزام المواقع الإلكترونية بمعايير جودة المواقع الرقمية.
- 7- مستوى تكامل الخدمات الرقمية.

تستهدف الإمارات التحول إلى مرحلة نضج الحكومة الرقمية كي يكون بمثابة مرجعاً موحداً للحكومة الإلكترونية/الرقمية في دولة الامارات يُسترشد به عند العمل على مختلف محاور التحول المعرفي، الذي يركز على قياس القدرة على خلق حكومة ناضجة رقميا والحفاظ على استدامتها. اما السودان، فيعتمد على المنصات الإلكترونية على شبكة الإنترنت وأنشطتها المتلازمة لرصد التحولات الرقمية (8)

بينما في سوريا، فيتم الاعتماد بشكل أساسي على مؤشر تنمية وتطوير الحكومات الاللكترونية ، ومؤشر تنمية تقانات المعلومات والاتصالات.

اما سلطنة عُمان فتعتمد على نظام (إجادة) للتقييم الاللكتروني لقياس مستوى التطور الرقمي المؤسسي ونضج الخدمات الاللكترونية.

في قطر، يتم اتباع منهجية متخصصة وفق أفضل الممارسات العالمية تقيس مستوى الاقتصاد الرقمي

من خلال عدد من المؤشرات الدولية مثل مؤشر التنافسية الرقمية العالمي، ومؤشر الأمم المتحدة للحكومة الالكترونية، ومؤشر التنافسية العالمي، ومؤشر الابتكار العالمي وتقرير الاقتصاد الرقمي. وكذلك يتم الاستناد إلى عدد من المؤشرات لتتبع اقتصاد المعرفة ومن أهمها مؤشرات البنية التحتية التي تمثل إحدى أهم العوامل المساعدة على نمو القطاعات الإنتاجية وتعظيم انتاجيتها، وبالتالي تحتاج الدول العربية إلى بنية تحتية متينة تعينها على تنفيذ استراتيجياتها الرقمية بما يضمن رقمته اقتصادياتها بصورة أكثر فاعلية وقد تم النظر لعدد من محددات البنية التحتية الأكثر شيوعاً في الدول العربية والمتوفر عنها بيانات والتي تمثل في نسبة انتشار الهاتف الخليوي والأرضي، ومتوسط تكلفة استخدام الانترنت، والمقدرة على الربط بالإنترنت، ودرجة سرعة الانترنت وغيرها

مثلاً في سوريا، وفلسطين، وعمان، والصومال على سبيل المثال، تتوفر مُعينات البنية التحتية اللازمة لإدارة التحولات الرقمية (نسبة الهاتف الخليوي، ونسبة الهاتف الأرضي، والربط بالإنترنت، وسرعة الانترنت، ومتوسط تكلفة استخدام الانترنت) بينما تعتمد العراق على أربعة مؤشرات هي (نسبة الهاتف الخليوي، والربط بالإنترنت، وسرعة الانترنت، ومتوسطة تكلفة استخدام الانترنت) لقياس مدى جودة البنية التحتية. أما في الامارات والأردن، فهناك ثلاث مؤشرات يتم استخدامها وهي نسبة الهاتف الخليوي والأرضي، والربط بالإنترنت. وبالنسبة للإمارات، فيتم الاعتماد على نسبة الهاتف الخليوي والأرضي وسرعة الانترنت.

أما الأردن، يُستخدم فيها حوالي 24 مؤشراً لإيضاحاً لقياس جودة البنية الأساسية في الدولة. في السودان، يتم قياس جودة البنية التحتية من خلال مؤشرات أهمها الربط بالإنترنت. ومن ناحية أخرى، تعتمد دولة قطر على نسبة الأفراد والأسر الذين يستخدمون الهاتف الخليوي، وعدد مستخدمي الإنترنت، بالإضافة إلى مؤشرات سرعة تحميل وتنزيل البيانات (9) وللتعرف أكثر على مؤشر المعرفة العربي لا بد للتطرق لمؤشر المعرفة العالمي حتى يتضح لنا موقف الدول العالمي من واقع المعرفة.

ثالثاً: موقف مؤشر المعرفة العربي من مؤشر المعرفة العالمي:

يمثل مؤشر المعرفة العالمي الذي يصدر سنوياً منذ عام 2017م مقياساً للأداء المعرفي لدول العالم في سبعة مجالات، وهي التعليم ما قبل الجامعي، التعليم التقني والتدريب المهني، التعليم العالي، البحث والتطوير والابتكار، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الاقتصاد والبيئات التمكينية، حيث أن هذا المؤشر هو المنتج الرئيسي للشراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، وقد تمت صياغته من خلال منهجية شارك فيها فريق مركزي متعدد التخصصات ومجلس مستشارين رفيعي المستوى. وبالتالي يعتبر مؤشر المعرفة العالمي امتداداً لمؤشر المعرفة العربي، ويتكون تقريباً من نفس المؤشرات القطاعية الستة الموجودة في مؤشر المعرفة العربي مع ادخال بعض التعديلات، وإضافة مؤشر سابع يتمثل في البيئات التمكينية، ويعد إضافة المؤشر السابع انطلاقة من أن القطاعات الستة لا تعمل في عزلة عن محيطها(10). ويعتبر مؤشر المعرفة العالمي أداة لمراقبة حالة المعرفة في القطاعات الرئيسية لبلدان العالم، ويشمل المؤشر في إصداره لعام 2021م ما يصل إلى 154 بلداً و 232 مؤشراً فرعياً، منها 17 دولة عربية تم ادراجها في المؤشر لهذا العام، ويبين المؤشر على وجه التحديد كيف تعمل الاتجاهات الناشئة في قطاعات التكنولوجيا والتعليم والابتكار على إعادة تكوين مجتمعاتنا بشكل جذري، حيث أطلق مؤشر المعرفة العالمي

لأول مرة نهاية 2017م وعياً بالحاجة الماسة إلى إيجاد مؤشر مركب تتوفر فيه الشروط المنهجية الضرورية، ويمكن أن يساهم في الجهود الدولية التي تتبع أحوال المعرفة ورصد مدى تحقيقها للتنمية البشرية الشاملة والمستدامة، وقد تم وضع تركيبة معدلة لمؤشر المعرفة العالمي لسنة 2021م والتي تتمثل في:

- أ. مؤشر التعليم قبل الجامعي يتكون من محورين هما رأس المال المعرفي والبيئة التمكينية التعليمية.
- ب. مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني: يغطي محورين هما مكونات التعليم التقني والتدريب المهني، وسوق عمل التعليم التقني والتدريب المهني.
- ج. مؤشر التعليم العالي: يتكون من ثلاث محاور هي المدخلات وبيئة التعلم والمخرجات.
- د. مؤشر البحث والتطوير والابتكار: يتكون من ثلاث محاور هي المدخلات والمخرجات والتأثير.
- هـ. مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: يتكون من ثلاث محاور هي البنية التحتية، وتوفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستخدام.
- و. مؤشر الاقتصاد: يتكون من ثلاث محاور هي التنافسية الاقتصادية والانفتاح الاقتصادي، والتمويل والقيمة المضافة المحلية.
- ز. مؤشر البيئة التمكينية: يتكون من ثلاث محاور هي الحوكمة والبيئة الاجتماعية والاقتصادية، والصحة والبيئة. (11).

وللتعرف على مستوى تطور أي دولة في مجال الاقتصاد المعرفي وترتيبها يمكن الاعتماد على مؤشر المعرفة العالمي الذي يصدر كل سنة عن برنامج الأمم المتحدة الاثني ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، حيث يعطي كل مؤشر نظرة عن أداء كل دولة من حيث بنيتها التحتية المعرفية، وهنا سوف نركز على ترتيب الدول العربية حسب مؤشر المعرفة العالمي في الجدول التالي:

جدول رقم (1): ترتيب الدول العربية حسب مؤشر المعرفة العالمي 2021م

الدولة	قيمة المؤشر	الترتيب	الدولة	قيمة المؤشر	الترتيب
الإمارات	67.3	11/54	المغرب	43.5	101/54
قطر	58.7	38/54	الأردن	42.5	103/54
السعودية	57.6	40/54	فلسطين	42	106/54
الكويت	54.5	48/54	الجزائر	40.3	111/54
عمان	52.3	52/54	العراق	33	137/54
مصر	52.3	53/54	السودان	30.4	145/54
البحرين	52.2	55/54	موريتانيا	29	147/54
تونس	47.2	83/54	اليمن	28.6	150/54
لبنان	44.8	92/54	المتوسط العالمي للمؤشر	48.4	

المصدر: مؤشر المعرفة العالمي 2021م

من خلال الجدول السابق والذي يبين ترتيب الدول العربية من حيث اندماجها في اقتصاد المعرفة حسب مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2021م ، حيث يبرز أن الدول العربية تتميز بتفاوت كبير من حيث الترتيب، فنجد الامارات العربية المتحدة تحتل صدارة الدول العربية في مؤشر المعرفة العالمي وذلك باحتلالها المرتبة 11 عالميا من بين 154 دولة شملها المؤشر، ثم تليها قطر في المرتبة 38 عالميا ثم السعودية في المرتبة 40 عالميا، ثم الكويت في المرتبة 48 عالميا والرابعة عربيا، أما الجزائر فقد احتلت المرتبة 111 عالميا والمرتبة 13 عربيا، كما نلاحظ أن المتوسط العالمي للمؤشر هو 48.4 ، أي أن سبعة دول عربية فقط تجاوزت مؤشراتها المتوسط العالمي وهي الامارات، قطر، السعودية، الكويت، عمان، مصر، البحرين.

رابعاً: تحليل واقع الدول العربية حسب ركائز مؤشر المعرفة العالمي 2021م:

تتمثل ركائز الاقتصاد المعرفي التي يقوم عليها المؤشر في التعليم (ويضم) التعليم قبل الجامعي، التعليم التقني والتدريب المهني، التعليم العالي، البحث والتطوير والابتكار، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الاقتصاد والبيئات التمكينية.

أ- التعليم:

يعتبر التعليم من بين أهم ركائز الاقتصاد المعرفي، لذلك نجد أن أغلب الدول أولت أهمية كبيرة لهذه الركيزة الأساسية التي تعتبر أساس انتاج وتوفير رأس المال البشري، ويقسم التعليم إلى ثلاث مستويات:

1. المستوى الأول: يتعلق بقطاع التعليم قبل الجامعي والذي يلعب دورا محوريا في بناء رأس المال المعرفي، باعتباره أول مدخل لتجهيز الناشئة لتحقيق الانتاج والابداع المعرفي من خلال تزويدهم بالعلوم والمعارف، واكسابهم القدرات والمهارات الابداعية وتزويدهم بالقيم، وتوسيع فرصهم في التعلم مدى الحياة، فيكون بذلك المدخل الأم في منظومة انتاج المعرفة وتوطئتها.
2. المستوى الثاني: يتمثل في قطاع التعليم التقني والتدريب المهني حيث يحتل موقعا محوريا في المنظومة التكوينية باعتباره المدخل الأساسي لقياس مدى ارتباط التعليم بسوق العمل، ولتقدير امكانيات مؤسسات الاعداد والتدريب للنهوض بالرأسمال البشري وتأهيله لتوفير فرص الاندماج المهني للشباب المتعلم، وفي الاقتصاد المعرفي تزداد أهميته من حيث مساهمته في توفير العمالة الماهرة وتوفير مزيد من فرص انتاج المعرفة.
3. أما المستوى الثالث: يتعلق بقطاع التعليم العالي والذي يكتسي أهمية كبيرة باعتباره عنصرا فعالا في تعليم الشباب وتطوير كفاءته وتوسيع معارفهم ومهاراتهم، مما يساهم في تحسين القدرة التنافسية لأي بلد في الأسواق العالمية، كما أنه عنصر أساسي في دعم القدرات على انتاج المعرفة واستخدامها في شتى المجالات، إذ يعد من أهم العناصر المساهمة مباشرة في تطوير البحث العلمي والتطور التكنولوجي، فمن خلال مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2021م نبين ترتيب الدول العربية من حيث التعليم بمستوياته الثلاث كما موضح بالجدول التالي: (12)

جدول رقم (2): ترتيب الدول العربية في مجال التعليم حسب مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2021م

الدولة	التعليم قبل الجامعي		التعليم التقني والتدريب المهني		التعليم العالي	
	القيمة	الرتبة	القيمة	الرتبة	القيمة	الرتبة
الإمارات	80.9	6	70.1	8	64.0	16
قطر	80.2	14	53.3	70	61.4	20
السعودية	72.2	52	69.6	9	52.8	42
الكويت	68.6	66	67.6	12	41.7	94
عمان	74.4	41	66.6	16	38.6	110
مصر	67.1	72	53.4	68	54.6	35
البحرين	68.4	68	51.8	76	45.4	76
تونس	70.5	61	47.5 92 40.8			99
لبنان	47.6	116	47.6	89	56.7	31
المغرب	57.0	99	50.1	79	30.7	142
الأردن	55.3	105	43.9	112	35.9	125
فلسطين	66.8	75	47.1	94	37.5	117
الجزائر	66.2	78	44.7	108	38.6	111
العراق	42.7	124	37.2	135	47.6	66
السودان	37.1	134	29.9	150	26.8	149
موريتانيا	33.7	141	36.1	140	20.7	154
اليمن	32.5	143	22.2	154	33.4	132

لمصدر: مؤشر المعرفة العالمي 2021م

من خلال الجدول يتضح أن هنالك اهتمام متباين بين الدول العربية من حيث التعليم بمستوياته المختلفة، فبعض الدول تحتل مراكز متقدمة مثل دول الخليج العربي وعلى رأسهم الإمارات العربية المتحدة، كما نلاحظ أن هنالك اختلاف داخل الدولة الواحدة في مراتب المستويات المختلفة للتعليم، فالإمارات العربية المتحدة تحتل المرتبة (6) في التعليم قبل الجامعي، والمرتبة (8) بالنسبة للتعليم التقني والتدريب المهني وتحتل المرتبة (16) بالنسبة للتعليم العالي، أما بالنسبة للسعودية فنجد أنها تحتل المرتبة (52) في التعليم قبل الجامعي والمرتبة (9) بالنسبة للتعليم التقني والتدريب المهني وتحتل المرتبة (42) بالنسبة

للتعليم العالي، وهو ما يفسر ميل السعودية للاهتمام أكثر بالتعليم التقني والتدريب المهني، أما بالنسبة للعراق، السودان، موريتانيا واليمن فهي تحتل مراتب متأخرة في مجال التعليم.

ب- البحث والتطوير والابتكار:

شهدت منظومة البحث العلمي والتطور والابتكار عبر السنوات الأخيرة تغيرات محسوسة واكتسبت سمات وخصائص جديدة نظرا إلى تأثيرها المتزايد مؤخرا في مواكبة الثورة الصناعية الرابعة وما صاحبها من تحول رقمي حيث أصبح البحث العلمي والابتكار من أحد أهم عناصر معظم الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (3) ترتيب الدول العربية من حيث البحث والتطوير والابتكار حسب مؤشر المعرفة

العالمي 2021م:

الدولة	القيمة	الترتيب	الدولة	القيمة	الترتيب
الإمارات	42.0	28	المغرب	25.2	109
قطر	36.6	41	الأردن	27.5	95
السعودية	36.0	47	فلسطين	27.7	93
الكويت	23.3	117	الجزائر	17.0	145
عمان	28.9	82	العراق	11.8	154
مصر	32.7	58	السودان	31.1	70
البحرين	27.6	94	موريتانيا	18.4	141
تونس	26.8	199	اليمن	29.9	79
لبنان	35.5	49			

المصدر: مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2021م

من خلال الجدول يتضح ان الامارات العربية المتحدة تحتل المرتبة 28 عالميا من حيث البحث والتطوير والابتكار حسب مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2021م والمرتبة الأولى عربيا، كم احتلت قطر والسعودية المرتبة 41 و 47 على التوالي، بينما احتلت مصر، السودان، اليمن وعمان المراتب 58، 82، 79، 70، على الترتيب، في حين احتلت دول عربية أخرى على غرار موريتانيا، الجزائر والعراق مراتب متأخرة حيث احتلت المراتب 141، 145، 154 على الترتيب، ما يعني أن هناك تفاوت كبير في مؤشر البحث والتطوير والابتكار والذي أساسه اختلاف درجة الاهتمام من دولة إلى أخرى بهذه الركيزة المهمة من حيث التشجيع عليها وتوفير البنية الداعمة لذلك.

هذه النتائج تقدم صورة واضحة لوضع البلدان العربية التي احتلت مراتب متأخرة في مجال البحوث والابتكارات، والذي لا يزال بعيد كل البعد عن ما حققته الدول المتطورة وهو ما ينعكس سلبا على التحول نحو اقتصاد المعرفة، أما دول الخليج العربي فقد اهتمت أكثر بهذه الركيزة والدليل على ذلك احتلالها مراكز متقدمة (12).

ج- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

أحدثت تكنولوجيا المعلومات تغيراً جذرياً في مختلف مناحي الحياة وأثرت على الحياة اليومية وممارسة الأعمال التجارية، وهو ما يستلزم تحولاً كلياً في كيفية تكوين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والسياسات المتعلقة بها، فتبني التكنولوجيا يعتمد على استعداد الحكومات والشركات والمواطنين لدفع مسيرة التحول المعرفي والتكنولوجيا في بلادهم.

جدول رقم (4) ترتيب الدول العربية من حيث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حسب مؤشر

المعرفة العالمي للعام 2021م:

الدولة	القيمة	الترتيب	الدولة	القيمة	الترتيب
الإمارات	65.9	14	المغرب	44.5	74
قطر	52.5	51	الأردن	37.6	92
السعودية	58.2	35	فلسطين	25.5	124
الكويت	62.7	21	الجزائر	32.8	106
عمان	53.0	49	العراق	24.2	132
مصر	50.0	57	السودان	17.7	151
البحرين	59.6	30	موريتانيا	23.9	133
تونس	44.9	72	اليمن	22.1	142
لبنان	36.0	98			

المصدر: مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2021م

من خلال الجدول أعلاه يظهر أن الإمارات العربية المتحدة حصلت على المرتبة الأولى عربياً و 14 عالمياً في مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والذي يركز على محورين فرعيين يعدان الأساس لعملية التطور التكنولوجي هما البيئة التمكينية التي تضمن كافة الشبكات والامكانيات التي تسهل عملية تبادل المعلومات والاتصال في المجتمع، كشبكات الهاتف والانترنت، أما القدرات التكنولوجية فتعبر عن مدى استعمال هذه الشبكات، في حين احتلت دول الخليج الأخرى مراتب متقدمة هي الكويت، البحرين، السعودية وقطر والتي كانت مراتبها على الترتيب 21، 30، 35، 51 يعكس التطور الذي وصلته هذه الدول على مستوى هذه الركيزة المهمة، في حين احتلت الجزائر المرتبة 106 عالمياً ما يعني أنها مازالت بعيدة عن الركب وكذلك العراق التي احتلت المرتبة 130، في حين تذيلت دولة السودان ترتيب الدول العربية وذلك باحتلالها المرتبة 151 عالمياً.

د- الاقتصاد:

أصبح اقتصاد المعرفة الذي يتميز بتنوع الانتاج والانتاجية والعمالة ورأس المال البشري، هو المحدد الرئيسي لقدرة البلدان على مواجهة التحولات العالمية وقدرتها على التلاؤم مع التطورات التي يشهدها العالم ضمن مؤشر المعرفة العالمي، وعليه فإن قطاع الاقتصاد الذي يشكل إحدى أهم ركائز مؤشر المعرفة العالمي، ومن أكثر القطاعات تفاعلية مع المؤشرات الفرعية الستة الأخرى، وانعكس ذلك في الترابط النوعي بين قطاع

الاقتصاد ومكوناته مع باقي القطاعات التي استعانت بمتغيرات تصب بشكل أساسي في مفهوم الاقتصاد (13) والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (5) ترتيب الدول العربية من حيث الاقتصاد حسب مؤشر المعرفة العالمي 2021م:

الدولة	القيمة	الترتيب	الدولة	القيمة	الترتيب
الامارات	79.8	2	المغرب	48.0	97
قطر	59.4	55	الأردن	50.8	77
السعودية	60.0	48	فلسطين	46.6	103
الكويت	63.5	35	الجزائر	38.9	136
عمان	54.9	64	العراق	33.4	149
مصر	56.7	56	السودان	38.9	137
البحرين	60.8	43	موريتانيا	37.7	140
تونس	48.8	91	اليمن	35.5	148
لبنان	48.8	92			

المصدر: مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2021م

من خلال الجدول السابق يتضح ان هنالك اختلاف بوضعية الاقتصاد في الدول العربية محل الدراسة، حيث يظهر جليا تفوق الامارات العربية المتحدة إذ سجلت ما قيمته 79.8 نقطة في مؤشر الاقتصاد وبذلك احتلت المرتبة الأولى عربيا والثانية عالميا، كما احتلت الكويت المرتبة 35 عالميا والثانية عربيا ثم جاءت البحرين في المرتبة 43 والسعودية في المرتبة 48 عالميا، كما حلت الجزائر في المرتبة 136 عالميا والمرتبة 13 عربيا في مؤشر الاقتصاد، تليها السودان في المرتبة 137 وموريتانيا في المرتبة 140 ثم اليمن في المرتبة 148 والعراق في المرتبة 149 ، كما لوحظ أن دول المشرق العربي بالإضافة إلى مصر سجلت كلها ما يفوق 50 نقطة في هذا المؤشر مما يعني أنها تولى أهمية كبيرة لمؤشر الاقتصاد باعتباره عامل مهم لولوج اقتصاد المعرفة.

هـ- البيئة التمكينية:

تمثل البيئة التمكينية في شروط الاحتضان والدعم الضروري لتهيئة الظروف والفرص الملائمة التي تؤمن انتاج المعرفة وتطويرها وتوظيفها لتحقيق التنمية المستدامة، فهي تعتبر محدد أساسي لتطور مؤشرات المعرفة المتعلقة بكل القطاعات، حيث أن العوامل المتعلقة بالتمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المؤسساتي تشكل الدعامات الأساسية التي يركز عليها التمكين المعرفي، وتشمل مسائل متعددة مثل السياسات والخطط التنموية والتربوية والتأهيلية ومشاريع الإصلاح الاقتصادي والسياسي، وتضاف إلى ذلك البنية التشريعية المساعدة على اسناد عمليات التنشئة المعرفية للأجيال الجديدة. والجدول التالي يوضح ترتيب الدول العربية من حيث البيئات التمكينية للاقتصاد المعرفي:

جدول رقم (6) ترتيب الدول العربية من حيث البيئات التمكينية حسب مؤشر المعرفة العالمي

للعام 2021م:

الدولة	القيمة	الترتيب	الدولة	القيمة	الترتيب
الامارات	69.3	27	المغرب	52.3	84
قطر	59.4	55	الأردن	59.0	98
السعودية	52.4	83	فلسطين	42.6	124
الكويت	53.7	75	الجزائر	45.2	117
عمان	48.7	100	العراق	34.2	146
مصر	51.2	88	السودان	32.2	151
البحرين	51.7	91	موريتانيا	34.4	145
تونس	53.4	78	اليمن	23.0	154
لبنان	39.5	139			

المصدر: مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2021م

من خلال الجدول أعلاه هنالك تفاوت في ترتيب الدول العربية من حيث مؤشر البيئة التمكينية ، حيث احتلت الامارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربيا والمرتبة 27 عالميا بتسجيل 69.3 نقطة في هذا المؤشر، وهو ما يفسر الاهتمام الكبير لدولة الامارات العربية المتحدة بتوفير الظروف الملائمة لدخول عالم الاقتصاد المعرفي والرقمي به إلى أعلى المستويات، وقد حذت حذوها دول الخليج الأخرى مثل السعودية والبحرين وقطر والكويت بالإضافة إلى مصر والمغرب، إذ سجلت هذه الدول ما يفوق 50 نقطة في هذا المؤشر، وهو ما يوحي برغبة هذه الدول في توفير بيئة ملائمة لولوج اقتصاد المعرفة، في حين حلت الجزائر في المرتبة 117 عالميا بتسجيل 45.2 نقطة في هذا المؤشر، وهو ما يضعها في المرتبة 12 عربياً.

ومما سبق ومن تحليل المؤشرات السابق ذكرها لاقتصاد المعرفة في الوطن العربي يرى الباحث ان عملية التحول نحو اقتصاد المعرفة تتطلب تطوير أربع ركائز أساسية لاقتصاد المعرفة وهي التعليم والتدريب والبنية التحتية للمعلومات، والحوافز الاقتصادية والنظام المؤسسي ونظم الابتكار، وتعتبر المعرفة المصدر الأساسي لتنافسية أي دولة على الصعيد الاقليمي والدولي، بل صارت تحدد مسار تنمية وتطور الدول، وانعكس ذلك على تزايد اهتمام المؤسسات الدولية والحكومات المختلفة بالحديث عن اقتصاد المعرفة وقياس تطور الدول في مسار تحقيقه، وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد في المنطقة العربية باقتصاد المعرفة والاستفادة منها، الا أن معظم الدول العربية يظل أداؤها في مؤشرات اقتصاد المعرفة ضعيف وتحتل مراتب متأخرة، باعتبار أن أغلبها سجلت أقل من 50 نقطة في مؤشر المعرفة العالمي في مختلف ركائزه، ومما سبق سرده يتضح الاتي:

1. هنالك تباين كبير في ترتيب الدول العربية من خلال مؤشر المعرفة العالمي إذ تحتل دول الخليج مراتب متقدمة بينما تحتل الدول العربية الأخرى مراتب متأخرة، ما يؤكد التباين الكبير في مستوى بلوغ اقتصاد المعرفة عند الدول العربية.

2. تعتبر دولة الامارات العربية المتحدة دولة رائدة في مجال الاقتصاد المعرفي باعتبارها الأولى عربيا في مؤشر المعرفة العالمي، والمرتبة 11 عالميا في مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2021م.
 3. تعتبر المعرفة مقياس لقياس التقدم والرقي في هذا العصر، وبفضلها يمكن أن نقيس القدرة الانتاجية ودرجة التنافسية ومستوى التنمية البشرية للدول.
 4. لا توجد رؤية واضحة للبحث والتطوير والابتكار، وتدني أنظمة التعليم بمستوياته الثلاث في أغلب الدول العربية.
 5. اتساع الفجوة المعرفية بين الدول العربية بسبب عدم الاستقرار السياسي والصراعات الداخلية والضغوط الخارجية في بعض الدول، وانتشار الفساد الاداري وغياب السياسة الرشيدة.
- اما بالنسبة لمؤشر المعرفة العربي للعام 2022م وقد قام تقرير مؤشر اقتصاد المعرفة العربي بتقييم 22 دولة عربية بناء على مدى استعدادها الرقمي وعلى قدرتها على الاستفادة الكاملة من اقتصاد المعرفة وتم إجراء هذا التقييم من خلال تسع ركائز رئيسية تم عرضها في هذا التقرير حيث تشمل البنية التحتية والابتكار والأسواق والأعمال والهياكل المؤسسية والحكومية والقوى العاملة والمهارات الرقمية وخدمات الحكومات الإلكترونية والمعرفة والتكنولوجيا والأسواق المالية والتنمية المستدامة. وقد استندت بيانات كل ركيزة من هذه الركائز إلى مجموعة من المؤشرات الدولية التي حددت الفرص والتحديات المتاحة لـ 22 دولة عربية، وتمثل النتائج الرئيسية خارطة طريق يمكن لكل دولة عربية اتباعها لتحسين استعدادها للتحول الرقمي.
- في المجمل، تعتبر النتائج الواردة في تقرير مؤشر الاقتصاد المعرفة العربي لعام 2022 محفزة، حيث تُظهر انتعاشاً كبيراً في الخدمات الرقمية في المنطقة العربية وكذلك قيام العديد من البلدان بتبني نهجاً مرتكزاً على البيانات في تقديم خدماتها الإلكترونية. وفي هذا السياق أيضاً، نود أن نؤكد على الدور المهم الذي يمكن أن يلعبه تقرير مؤشر الاقتصاد المعرفي العربي ومساهمته في رفع مستوى الوعي العام لدى القادة الحكوميين وصانعي السياسات والجهات المختصة والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والخبراء والباحثين والقارئ العربي، على أمل أن يستخدموه لتفهم وضع اقتصاد المعرفة في الدول العربية من خلال البيانات الحديثة التي يوفرها التقرير، وتحفيز الجهود التنموية في المنطقة العربية. وجاءت نتائج المؤشر كما هو موضحة بالجدول ادناه، حيث أظهرت استمرار دول الخليج العربي بالمقدمة، محققة نتائج فوق مستوى 60 نقطة مقارنة بحوالي 76 نقطة لدول المقارنة المرجعية حيث استمرت دولة الإمارات بالمقدمة بنتيجة 71.4 نقطة....

جاء بالمجموعة التالية كل من الأردن، والمغرب، وتونس، ومصر، والجزائر، ولبنان، وقد حققت كل تلك الدول نتائج فوق 46 نقطة ودون 58.

ثم جاءت المجموعة الثالثة والتي ضمت كل من وبالترتيب: العراق، وسوريا، واليمن، وجيبوتي، وموريتانيا، والسودان، وليبيا، والقمر المتحدة، والصومال، ثم فلسطين، وحققت هذه المجموعة نتائج ما بين ال 23 إلى 34 نقطة على مقياس المؤشر. وبالإضافة إلى ذلك، ولأغراض المقارنة، تم مقارنة الدول العربية باستخدام معيار آخر يشمل دولتين هما: سنغافورة وماليزيا. وترجع الأسباب الكامنة في اختيار هاتين

الدولتين، نظراً لنجاح منظومة التحول المعرفي والرقمي فيهما والاعتراف الدولي الواسع بهما، وباعتبارهما اقتصادات نامية مشابهة للدول العربية. والجدول التالي يوضح ترتيب الدول العربية وفقاً لمؤشر المعرفة العربي للعام 2022م

جدول رقم (7) ترتيب الدول العربية وفقاً لمؤشر اقتصاد المعرفة للعام 2022م

الترتيب	الدولة	قيمة المؤشر	الترتيب	الدولة	قيمة المؤشر
1	الإمارات	71.37	12	الجزائر	46.55
2	السعودية	66.07	13	العراق	33.64
3	قطر	65.05	14	موريتانيا	29.95
4	البحرين	64.89	15	اليمن	28.90
5	عمان	61.64	16	جيبوتي	28.06
6	الكويت	61.30	17	سوريا	26.06
7	الأردن	57.67	18	السودان	25.53
8	المغرب	54.86	19	جزر القمر	24.34
9	تونس	54.03	20	ليبيا	23.70
10	مصر	52.36	21	الصومال	23.57
11	لبنان	51.92	22	فلسطين	23.11

المصدر: مؤشر الاقتصاد العربي للعام 2022م

وبما أن الابتكار يعتبر مؤشر وركيزة أساسية من ركائز اقتصاد المعرفة، إلا أنه يعتبر من أكثر المشكلات الرئيسية التي يواجهها العالم العربي حيث يفتقر - أي الوطن العربي - إلى قطاع إنتاجي يلعب دوراً حيوياً في تعزيز الابتكار والإبداع. وذلك لأن المنطقة العربية غالباً ما تكون مستهلكاً لسلع وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدلاً من القيام بإنتاجها وذلك باستثناء الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في ظل الإصلاحات الهيكلية الجديدة التي تقوم بها. و ترجع أحد الأسباب الرئيسية في ذلك هو وجود نظام قانوني متقادم وغير مرن في العديد من الدول العربية لم يعد بمقدوره خلق بيئة جاذبة للاستثمار، وأضعف من قدرات الابتكار في المنطقة العربية. وعليه فإن نقطة البداية هي تشجيع الاستثمارات في الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث سيؤدي ذلك إلى تعزيز القطاع الإنتاجي وخلق فرص عمل، ولم يعد الاقتصاد الريعي القائم على التبرج، وعلى القطاع العام المتضخم وغير الفعال قادراً على خلق وظائف كافية أو توفير دخل لائق لعدد كبير من السكان. و لهذا يحتاج العالم العربي إلى قطاع إنتاجي قوي، فهناك الكثير من الفرص يمكن الاستفادة منها. كما يمكن أن تكون العمالة الرخيصة نسبياً عنصر جذب لتشجيع الاستثمار في مجال التصنيع، وبالتالي تتضاعف الاستثمارات في الصناعات الأكثر تطوراً. وتجدر الإشارة إلى أن التحرك نحو

الصناعات المتطورة يتطلب، من جهة، إلى بيئة تكون مواتية للابتكار، ومن جهة أخرى، يدعمها كل من القطاعين العام والخاص.

يستوجب ذلك وجود تعاون أكبر بين الحكومات العربية والقطاع الخاص ورواد الأعمال لتحقيق التكامل والاستثمار في البحث والتطوير في القطاعات الاقتصادية الرئيسية (كالزراعة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصحة، والتصنيع، والشركات الصغيرة والمتوسطة، والسلع والخدمات المبتكرة). ويمكن للجامعات أيضاً أن تلعب دوراً حيوياً في هذا المضمار من خلال العمل على دعم جهود البحوث العلمية عالية الجودة والتي يمكن أن يكون لها تأثيراً مباشراً على الاقتصاد. ويعد توفير رأس المال أمر حاسماً لتعزيز الابتكار، وبالتالي، فإنه يجب على القطاعين العام والخاص القيام بتوفير الميزانيات المالية اللازمة للبحث والتطوير.

يتم تقييم النظم البيئية للابتكار باستخدام مؤشرات مثل جودة المؤسسات العلمية وإنفاق الشركات على البحث والتطوير وقدرة الشركات على الابتكار ومؤشرات الابتكار الرئيسية هي كالتالي:

- 1- التوجه المستقبلي للحكومة.
- 2- التعاون بين جميع أطراف أصحاب المصلحة.
- 3- نشر الأبحاث العلمية.
- 4- براءات الاختراع.
- 5- نفقات البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (14)

الخاتمة:

ومما سبق يلاحظ أن عملية التحول نحو اقتصاد المعرفة تتطلب تطور ركائز أساسية لإقتصاد المعرفة وهي التعليم والتدريب والبنية التحتية للمعلومات، والحوافز الاقتصادية والنظام المؤسسي ونظم الابتكار، وتعتبر المعرفة المصدر الأساسي للتنافسية أي دولة في المحيط الاقليمي والدولي، بل صارت تحدد مسار تنمية وتطور الدول، وانعكس ذلك على تزايد اهتمام المؤسسات الدولية والحكومات المختلفة بالحديث عن اقتصاد المعرفة وقياس تطور الدول في مسار تحقيقه، وقد تم الوصول للنتائج والتوصيات التالية:

النتائج:

1. تعتبر المعرفة هي الأساس للإقتصاديات الحديثة اذ تعتبر عنصر مهم ومحرك أساسي للاقتصاد ومقياس رئيسي لتقدم الدول من خلفها.
2. وجود فوارق كبيرة في ترتيب الدول العربية من خلال مؤشر المعرفة العالمي، فنجد دول الخليج العربي في المقدمة بينما تحتل الدول العربية الأخرى مراتب متأخرة.
3. وجود فوارق في ترتيب الدول العربية من خلال موقفها في المؤشر العربي نفسه وذلك لوجود بعض المشكلات الخاصة ببعض الدول مثل عدم الإستقرار السياسي، والصراعات الداخلية وغيرها.
4. ضعف الإنفاق على البحث والتطوير وعدم تشجيع الإبتكار ويتضح ذلك من خلال تدني النسب من الجداول السابقة.
5. الدول ذات التقدم في مجال المعرفة نجدها في حالة تقدم وغو مستمر في كافة المستويات وكل القطاعات وصولاً الى مرحلة الرفاهية.

6. تحتل دولة الإمارات المرتبة الأولى في مؤشر المعرفة للعام 2021م والعام 2022م، مما يدل على انها رائدة في إقتصاد المعرفة.

التوصيات:

1. الإهتمام بالتعليم والبحث العلمي وتخصيص جزء كبير من الميزانية له وهذا يؤدي الى زيادة كفاءة العنصر البشري.
2. تشجيع وتسهيل الإستثمارات للدول المتقدمة في مجال المعرفة وذلك لتزويد الدول العربية بالخبرات والمعارف الأمر الذي يؤدي الى سد وتقليل الفجوة المعرفية فيما بينها.
3. إقامة الورشات والندوات في مجال الإبداع والتطوير بين الدول العربية وذلك لتبادل الخبرات والأفكار في مجال إقتصاد المعرفة.
4. نقل الفكرة الإماراتية لبقية الدول العربية حتى تحذو كل الدول العربية حذو دولة الإمارات وبالتالي تنتقل الفكره المعرفية وتعمم على باقي الدول العربية.
5. تكوين تكتلات وإتحادات عربية مخصصة للجانب المعرفي فقط وذلك من اجل النهوض بإقتصاداتها ونقلها من اقتصاديات تقليدية الى معرفية.

الهوامش:

- (1) القرآن الكريم، سورة الزمر، الآية 9.
- (2) محمد عبدالله شاهين (2018م)، الاقتصاد المعرفي واثره على التنمية الاقتصادية للدول العربية، دار حميثراء للنشر، القاهرة، ص 73.
- (3) مراد علة (2019م)، محاضرة بعنوان الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية - دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أمودجاً، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص 3.
- (4) أم هاني بوخاري (2021م)، إقتصاد المعرفة في الجزائر، دراسة للمؤشرات على ضوء مجموعة من متغيرات منهجية تقييم المعرفة ((KAM، المجلة الدولية للأداء الإقتصادي، المجلد 4، العدد (3)، الج زائر، ص 259.
- (5) غالي بغداد بادي (2016م)، دور الدولة في تنمية اقتصاد المعرفة (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، ص ص 26-27.
- (6) نجم عبود نجم (2005م)، إدارة المعرفة- المفاهيم والإستراتيجيات، منظمة الوراق للنشر والتوزيع، طبعة 1، الأردن، ص 25.
- (7) مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، و برنامج الأمم المتحدة الانمائي (2021م)، مؤشر المعرفة العالمي، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، ص 12.
- (8) اصدارات صندوق النقد العربي (2021م)، استبيان حول التحولات الرقمية في الدول العربية، أبوظبي، ص 11.
- (9) سفيان قعلول، الوليد طلحة (2020م)، الاقتصاد الرقمي في الدول العربية (الواقع والتحديات)، اصدارات صندوق النقد العربي، العدد 2020-71، أبوظبي، الامارات العربية المتحدة، ص 12.
- (10) أحمد حنيش (2022م) ورقة بحثية بعنوان الاقتصاد المعرفي في الدول العربية-دراسة تحليلية لمؤشر المعرفة العالمي، جامعة الجزائر، ص 66.
- (11) حسين بركاتي، (2022م)، دراسة تحليلية لمؤشرات ركائز الاقتصاد المعرفي بالدول العربية- تجربة الامارات العربية المتحدة نموذجا. مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 13/1، الجلفة، الجزائر، ص 192.
- (21) (12) مؤشر المعرفة العالمي (2021م)، النسخة الخامسة، دبي، (بدون ترقيم).

(13) علي محمد الخوري، (2020م)، بعد الميزانيات الهائلة، هل حققت مشاريع التحول الرقمي أهدافها؟، مركز التعلم ودراسات المستقبل، الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، الطبعة الاولى، القاهرة، ص8.

(14) مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي، (2022م)، مرحلة ما بعد كوفيد19، الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي، القاهرة، ص30.